



2026/9/26

النفط الفنزويلي في قبضة واشنطن هل تتراجع قوة أوبك ويتأثر العراق؟

د. ميثم البصري

● ورقة سياسات



النفط الفنزويلي في قبضة واشنطن: هل تتراجع قوة أوبك ويتأثر العراق؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الإصدار / سياسات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. ميثم البصري / استاذ اقتصاديات اسواق النفط الدولية والطاقة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليةٍ لـجائِةٍ لقضايا معقدةٍ تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المخلص التنفيذي

- تمثل التطورات المرتبطة بالنفط الفنزويلي تحولاً استراتيجياً في خريطة سوق النفط العالمي، بالنظر إلى امتلاك فنزويلا أكبر احتياطيّات نفطية مؤكدة في العالم، وإمكان استعادة جزء كبير من إنتاجها المتراجع إذا توافرت الاستثمارات والظروف السياسية الملائمة.
- لا يُتوقع أن تؤدي الزيادة الأولية في الإنتاج الفنزويلي إلى اضطراب كبير في الأسواق، إلا أن ارتفاع الإنتاج بملايين البراميل يومياً خلال الأجل المتوسط قد يضيف ضغطاً ملموسة على الأسعار، خصوصاً إذا تزامن مع زيادة الإنتاج الروسي أو الإيراني.
- يمثل احتمال خروج فنزويلا من أوبك تحدياً للمنظمة، ولا سيما إذا ارتبط الخروج بسياسة إنتاجية توسعية. وقد يفرض ذلك على أوبك الاختيار بين خفض إنتاجها للحفاظ على الأسعار أو المحافظة على حصتها السوقية وقبول انخفاض الأسعار.
- يواجه العراق مخاطر أكبر من معظم الدول المنتجة نتيجة ارتفاع اعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية، وارتفاع الإنفاق الجاري، وبلوغ سعر التعادل المالي مستويات مرتفعة مقارنة بالأسعار المحتملة في السيناريوهات المتشائمة.
- انخفاض أسعار النفط إلى نطاق 48-52 دولاراً للبرميل يمكن أن يفرض ضغطاً كبيرة على المالية العامة العراقية، ويزيد



الحاجة إلى الاقتراض أو السحب من الاحتياطيات أو خفض الإنفاق، في وقت ترتفع فيه مستويات الدين وتنخفض الاحتياطيات الأجنبية.

- يتطلب التعامل مع هذه المخاطر إعادة بناء السياسة المالية والنفطية العراقية على أساس تقليل الاعتماد على سعر النفط، وتنويع الإيرادات، وترشيد الإنفاق، والتفاوض داخل أوبك وأوبك+ بما يوازن بين حاجة العراق إلى زيادة الإنتاج والحفاظ على استقرار السوق.

المقدمة

يشهد سوق النفط العالمي تحولات متسارعة تتجاوز حدود العلاقة التقليدية بين العرض والطلب، لتتداخل معها اعتبارات جيوسياسية واستراتيجية مرتبطة بالنفوذ الدولي وأمن الطاقة وإعادة توزيع القوة الاقتصادية. وفي هذا السياق، تبرز فنزويلا بوصفها حالة استثنائية، ليس فقط لأنها تمتلك نحو 303 مليارات برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وهي الأكبر عالميًا، وإنما أيضًا بسبب موقعها الجغرافي القريب من الولايات المتحدة، وما تمتلكه من إمكانات كبيرة يمكن أن تعيد تشكيل تدفقات النفط في الأسواق العالمية إذا نجحت في استعادة مستويات مرتفعة من الإنتاج.

وتزداد أهمية التطورات الفنزويلية مع تنامي الحديث عن دور أمريكي مباشر في تطوير القطاع النفطي الفنزويلي، وإتاحة المجال أمام الشركات الأمريكية للوصول إلى عدد كبير من الحقول النفطية، بالتزامن مع طرح احتمال خروج فنزويلا من منظمة أوبك. ويثير هذا التطور تساؤلات تتجاوز مستقبل فنزويلا نفسها، لتصل إلى قدرة أوبك على المحافظة على تماسكها وإدارة المعروض العالمي، ولا سيما إذا تحولت فنزويلا إلى مصدر إضافي كبير للنفط خارج قيود المنظمة.

وتكمن المشكلة الأساسية في احتمال تزامن زيادة الإنتاج الفنزويلي مع عودة كميات إضافية من النفط الروسي والإيراني، في وقت تختلف فيه تقديرات نمو الطلب العالمي على النفط بين أوبك ووكالة

الطاقة الدولية. ويطرح ذلك سؤالاً رئيسياً حول قدرة السوق على استيعاب المعروض الإضافي دون حدوث انخفاض كبير في الأسعار. وعليه، يجب البحث في مدى قدرة أوبك على التعامل مع هذا السيناريو، وما إذا كانت ستواصل سياسة خفض الإنتاج للحفاظ على الأسعار، أم ستعطي الأولوية للحفاظ على حصتها السوقية. كما يجب التساؤل عن مدى تعرض العراق بصورة خاصة لهذه التطورات، في ظل ارتفاع اعتماده على الإيرادات النفطية، وارتفاع الإنفاق العام والدين، واحتياجه إلى زيادة الإنتاج لتغطية التزاماته المالية.

أولاً: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للنفط الفنزويلي

لم يعد الصراع على النفط الفنزويلي مجرد صراع على إنتاج دولة تمتلك أكبر احتياطات نفطية مؤكدة في العالم، بل بدأ يتحول إلى صراع على شكل سوق النفط العالمي ومستقبل النفوذ في منظمة أوبك. ومع إبرام واشنطن اتفاق يتيح لشركاتها الوصول طويل الأجل ولمدة 100 عام إلى أكثر من 17 حقلاً نفطياً من الحقول الفنزويلية وباحتياطي 65 مليار برميل، وتزامن ذلك مع بحث كاراكاس إمكانية مغادرة أوبك، يبرز سؤال أكثر أهمية بالنسبة للعراق: هل نحن أمام تحول جيوسياسي في سوق النفط قد يعيد توزيع النفوذ داخل أوبك ويضغط مستقبلاً على الإيرادات النفطية العراقية؟

تكتسب فنزويلا أهمية استثنائية من حجم ثروتها النفطية، إذ تمتلك نحو 303 مليارات برميل من الاحتياطات المؤكدة، بما يمثل قرابة 19% من إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية وفق بيانات أوبك لعام

2024. كما تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 195 تريليون قدم مكعب، بما يعادل نحو 73% من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي في أمريكا الجنوبية وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وتمنح هذه الموارد فنزويلا أهمية اقتصادية وجيوسياسية كبيرة، خصوصًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز موقعها في النظام الدولي في مواجهة الصعود الاقتصادي المتسارع للصين. فقد نما الاقتصاد الصيني خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2024 بمعدل نمو بلغ نحو 9%، مقابل نحو 2.3%–2.5% للاقتصاد الأمريكي. وبعد أن كان الاقتصاد الصيني يشكل نحو 6% فقط من حجم الاقتصاد الأمريكي عام 1990، ارتفعت هذه النسبة إلى نحو 65% عام 2024. كما نما الاقتصاد الصيني خلال هذه الفترة بنحو 52 ضعفًا، مقارنة بنحو خمسة أضعاف للاقتصاد الأمريكي؛ إذ بلغ حجم الاقتصاد الصيني قرابة 19 تريليون دولار عام 2024، بعد أن كان نحو 360 مليار دولار عام 1990، في حين بلغ حجم الاقتصاد الأمريكي نحو 29.2 تريليون دولار عام 2024، بعد أن كان 5.9 تريليون دولار عام 1990.

ويتزامن هذا الصعود الاقتصادي الصيني مع توسع نفوذها في سلاسل الإمداد العالمية، ولا سيما في مجال المعادن النادرة، إذ تستحوذ الصين على نحو 70% من إنتاجها، ونحو 90% من قدرات معالجتها عالميًا، الأمر الذي يمنحها قدرة مؤثرة في الصناعات

التكنولوجية الحديثة، المدنية والعسكرية على حد سواء.

ومن هذا المنطلق، قد لا يكون التحرك الأمريكي تجاه فنزويلا منفصلاً عن إعادة صياغة أوسع لمفهوم الأمن القومي الأمريكي ومصادر النفوذ الاستراتيجي. وتمتلك فنزويلا موقعاً جغرافياً مميزاً في نصف الكرة الغربي، فضلاً عن مواردها النفطية والغازية، الأمر الذي يجعلها ذات أهمية بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية. ويمكن النظر إلى هذه التحركات في إطار إعادة تفعيل بعض مرتكزات عقيدة مونرو التي شكلت تاريخياً أساساً للنفوذ الأمريكي في نصف الكرة الغربي.

وعليه، فإن النفط الفنزويلي لا يمثل مجرد مورد اقتصادي، بل يمكن أن يتحول إلى أداة استراتيجية في إعادة ترتيب تدفقات الطاقة العالمية وتعزيز المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للولايات المتحدة. فإذا نجحت الشركات الأمريكية في استعادة جزء كبير من الطاقة الإنتاجية التي فقدتها الصناعة النفطية الفنزويلية خلال السنوات الماضية، فقد تجد واشنطن في هذا الإنتاج مصدراً إضافياً لإعادة بناء مخزونها النفطي الاستراتيجي، الذي تراجع إلى مستويات تُعد من الأدنى منذ عقود، فضلاً عن إمكانية توظيف زيادة الإمدادات الفنزويلية بصورة غير مباشرة في دعم استقرار أسعار النفط والمشتقات البترولية في السوق الأمريكية، ولا سيما من خلال توفير نفوط ثقيلة وملائمة لعدد من المصافي الأمريكية. كما يمكن أن يسهم توسيع النشاط النفطي والاستثمارات المرتبطة به في تنشيط قطاعات اقتصادية

أمريكية مرتبطة بالطاقة والاستثمار والخدمات النفطية، في وقت تواجه فيه الولايات المتحدة تحديات مالية متزايدة، من أبرزها ارتفاع الدين العام إلى أكثر من 40 تريليون دولار، وهو مستوى تاريخي يعزز أهمية توظيف الموارد والطاقة كأدوات لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية الأمريكية.

ثانياً: تطور صناعة النفط الفنزويلية وإمكانات استعادة الإنتاج

فنزويلا، التي تُعد اليوم من الدول ذات الإنتاج النفطي المنخفض نسبياً مقارنة بحجم احتياطياتها الضخمة، كانت خلال العقود الأولى من صناعة النفط واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، بل كانت من القوى الرئيسية التي أسهمت في تشكيل سوق النفط الدولي. وعند تأسيس منظمة أوبك عام 1960، كانت فنزويلا تستحوذ على نحو 60% من إجمالي إنتاج الدول الأعضاء، في حين لم يكن إنتاج المملكة العربية السعودية يتجاوز نحو 46% من مستوى الإنتاج الفنزويلي آنذاك. ولم تتمكن المملكة العربية السعودية من تجاوز مستويات الإنتاج الفنزويلي إلا بحلول عام 1970، قبل أن تبدأ موازين القوة الإنتاجية داخل المنظمة بالتغير تدريجياً. ومع مرور العقود، تعرض قطاع النفط الفنزويلي لتراجع حاد نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتقنية، ما أدى إلى انكماش إنتاجه وتراجع وزنه النسبي داخل أوبك، حتى انخفضت مساهمته في إنتاج المنظمة إلى نحو 2.5% في بعض السنوات، رغم استمرار فنزويلا في امتلاك أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم.

بدأت صناعة النفط في فنزويلا عام 1914 مع اكتشاف بئر Zumaque في ولاية زوليا، ثم سجلت البلاد أول صادراتها النفطية الرسمية عام 1917، لتبدأ مرحلة تحول تدريجي جعلت النفط محور الاقتصاد الفنزويلي. وخلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، كانت الشركات الأجنبية، ولا سيما الأمريكية، المحرك الأساسي لصناعة النفط الفنزويلية. وبحلول عام 1928 أصبحت فنزويلا أكبر مصدر للنفط في العالم، إذ بلغ إنتاجها نحو 350-400 ألف برميل يوميًا. ومع ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد الحرب العالمية الثانية، توسع الإنتاج بصورة كبيرة ليصل إلى نحو مليون برميل يوميًا خلال خمسينيات القرن الماضي.

وخلال الخمسينيات والستينيات تراوح الإنتاج بين 1.5 و2.5 مليون برميل يوميًا، وكانت الشركات الأمريكية تدير الجزء الأكبر من العمليات النفطية. وفي أوائل سبعينيات القرن الماضي ارتفع الإنتاج إلى نحو 3.5 ملايين برميل يوميًا، ما جعل فنزويلا من أكبر المنتجين العالميين. وفي عام 1976 جرى تأميم صناعة النفط وتأسيس شركة PDVSA لتصبح الشركة الوطنية المسؤولة عن إدارة الإنتاج والتصدير. واستمر الإنتاج عند مستويات مرتفعة نسبيًا خلال الثمانينيات والتسعينيات، ففي الثمانينيات والتسعينيات تراوح الإنتاج بين 2.5 و3 ملايين برميل يوميًا. ومع بداية الألفية الجديدة، تجاوز الإنتاج 3 ملايين برميل يوميًا، قبل أن يبدأ التراجع نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاستثمارية.

ومنذ عام 2010 بصورة خاصة، تعرض القطاع النفطي الفنزويلي لتدهور كبير في البنية التحتية ونقص الاستثمارات وتراجع القدرة التشغيلية، فضلًا عن تأثير العقوبات والاضطرابات السياسية والاقتصادية. وانخفض الإنتاج خلال الفترة 2015-2020 إلى أقل من 1.5 مليون برميل يوميًا، بينما تراوح في عام 2024 حول 700-900 ألف برميل يوميًا، قبل أن يتجاوز 1.2 مليون برميل يوميًا في نهاية أغسطس 2026.

وتوضح هذه التطورات أن المشكلة الرئيسية في فنزويلا لا تتمثل في ندرة الموارد النفطية، وإنما في القدرة على تحويل الاحتياطيات الضخمة إلى إنتاج قابل للتسويق بصورة مستدامة. ولذلك فإن استعادة الإنتاج إلى مستويات مرتفعة تحتاج إلى استثمارات ضخمة في الآبار والبنية التحتية وخطوط الأنابيب والموانئ والمصافي والمنشآت المرتبطة بالإنتاج والنقل والمعالجة.

ثالثاً: حدود الزيادة المتوقعة في الإنتاج الفنزويلي وتأثيرها في السوق

في الأجل القصير، لا يُتوقع أن تستجيب الأسواق النفطية بصورة حادة للزيادة الأولية في الإنتاج الفنزويلي. ويمكن أن تتراوح الزيادة الأولية المحتملة بين 250 و350 ألف برميل يوميًا، وهي كمية لا تبدو كافية بمفردها لإحداث اضطراب كبير في توازن السوق العالمي.

غير أن الوصول إلى مستويات إنتاج أعلى بكثير يتطلب سنوات من الاستثمارات. وتشير بعض التقديرات إلى أن إعادة بناء الصناعة



النفطية الفنزويلية قد تحتاج إلى استثمارات تتراوح بين 100 و200 مليار دولار، وهو ما يجعل زيادة الإنتاج بملايين البراميل يوميًا خلال فترة قصيرة أمرًا غير واقعي من الناحية الاقتصادية والفنية. كما أن الشركات النفطية العالمية قد تتردد في ضخ استثمارات ضخمة في ظل حالة عدم اليقين السياسي والقانوني. وتحتاج المشاريع النفطية إلى فترات طويلة لاسترداد رأس المال وتحقيق العوائد، في حين أن الشركات لا تستطيع ضمان استمرار السياسة الأمريكية تجاه فنزويلا بعد تغير الإدارة الأمريكية الحالية.

وقد عكست مواقف بعض الشركات النفطية الكبرى هذه المخاوف، إذ أشارت إلى ضرورة إجراء تغييرات في البيئة القانونية والتشريعية الفنزويلية، وتوفير حماية أكبر للاستثمارات، خصوصًا أن بعض الشركات سبق أن تعرضت لخسارة أصولها في فنزويلا. وفي هذا السياق، أشار الرئيس التنفيذي لشركة ExxonMobil، دارين وودز، إلى أن قطاع النفط الفنزويلي غير مهيا حاليًا لاستقبال استثمارات ضخمة، وأن هناك حاجة إلى تغيير الهياكل القانونية والتشريعية، بما في ذلك قانون الهيدروكربونات الفنزويلي، بما يوفر حماية أكبر للاستثمارات المستقبلية. كما أن شركة ExxonMobil سبق أن تعرضت لمصادرة أو استحواذ على أصولها في فنزويلا في مناسبتين، وهو ما يزيد من حساسية الشركة تجاه مخاطر الاستثمار في البلاد.

إضافة إلى ذلك، يتميز النفط الفنزويلي بأنه ثقيل جدًا وعالي الكبريت، ما يجعله أكثر صعوبة في النقل والتكرير مقارنة بالنفوط الخفيفة. ويتطلب نقله في بعض الحالات استخدام مواد مخففة مثل

النافثا لتقليل اللزوجة و التي كانت فنزويلا تحصل عليها سابقًا من الولايات المتحدة، ثم من إيران وروسيا، ومن المتوقع أن تحصل عليها من الولايات المتحدة مستقبلًا. كما أن المصافي الملائمة لمعالجة هذا النوع من النفط تتطلب مستوى أكثر تعقيدًا من التكنولوجيا مقارنة بالمصافي القادرة على معالجة النفوط الخفيفة، وتتركز هذه المصافي بصورة رئيسية على الساحل الأمريكي المطل على خليج المكسيك، فضلًا عن وجود عدد منها في الصين والهند.

وبالتالي، قد يظهر التأثير الأكبر لزيادة الإنتاج الفنزويلي خلال الأجل المتوسط، أي خلال ثلاث إلى سبع سنوات، عندما يمكن أن ترتفع الطاقة الإنتاجية بصورة أكبر. وفي حال تمكنت فنزويلا من إضافة 3-3.5 ملايين برميل يوميًا إلى إنتاجها الحالي، فإن ذلك سيمثل تطورًا مهمًا في توازن السوق العالمي.

ومن المرجح أن تتجه نسبة كبيرة من هذه الزيادة في الإنتاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستورد نحو 7 ملايين برميل يوميًا من النفوط المتوسطة والثقيلة وعالية الكبريت أغلبها من كندا، في حين تصدر نحو 4 ملايين برميل يوميًا من النفوط الخفيفة منخفضة الكبريت، ولا سيما النفط الصخري. كما تستورد الولايات المتحدة نحو مليوني برميل يوميًا من المنتجات النفطية المكررة، يأتي معظمها من البنزين، في حين تصدر نحو 7 ملايين برميل يوميًا من المنتجات المكررة، يأتي معظمها من الديزل ووقود الطائرات والغازات المسالة. وبالتالي، فإن زيادة واردات الولايات المتحدة من النفط الفنزويلي قد تقابلها زيادة في صادراتها من النفط الخفيف والمنتجات النفطية

المكررة، الأمر الذي قد يُحدث تأثيرًا مهمًا في توازن أسواق النفط العالمية، وينعكس بدوره على أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية المكررة.

وفي هذا السيناريو، قد يمثل مستوى التعادل الاقتصادي لإنتاج النفط الصخري الأمريكي أحد الحدود المهمة التي تراقبها الأسواق، وهو المستوى الذي تتساوى عنده الإيرادات المتحققة من بيع النفط مع تكاليف إنتاجه. فمن غير المرجح أن تقبل الولايات المتحدة بانخفاض أسعار النفط إلى مستويات تجعل جزءًا كبيرًا من إنتاج النفط الصخري غير مجدٍ اقتصاديًا، لما قد يترتب على ذلك من تراجع استثمارات الشركات العاملة في هذا القطاع، وانخفاض الإنتاج المحلي، وما يصاحبه من آثار على الوظائف والنشاط الاقتصادي المرتبط بصناعة النفط والغاز.

وقد يكون أحد السيناريوهات المحتملة أمام الولايات المتحدة هو تشجيع بعض الشركات المنتجة للنفط الصخري على إعادة توجيه جزء من استثماراتها نحو القطاع النفطي الفنزويلي، ولا سيما الشركات التي تعمل في الحقول الصخرية الأقل جدوى اقتصاديًا، والتي قد تصل تكاليف الإنتاج فيها إلى أكثر من 55 دولارًا للبرميل، مع استمرار الشركات الأخرى في تطوير الحقول ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة، التي قد تدور حول 40 دولارًا للبرميل.

وبناءً على هذا السيناريو، قد تتعرض أسعار النفط الخام لضغوط نزولية خلال الأجل المتوسط، وقد تتراجع إلى نطاق يتراوح بين 48

و52 دولارًا للبرميل، وهو مستوى قد يسمح باستمرار إنتاج جزء من النفط الصخري الأمريكي مع تحقيق هامش ربح مقبول للشركات المنتجة، مع استمرار قدرة الولايات المتحدة على الاستفادة من النفط الفنزويلي في تلبية احتياجات مصافيها وتعزيز موقعها في سوق الطاقة العالمية.

وهذا يعني أن زيادة النفط الفنزويلي قد لا تؤدي فقط إلى زيادة صافي المعروض العالمي، بل يمكن أن تعيد تشكيل تجارة النفط الدولية، من خلال إحلال النفط الفنزويلي الثقيل محل بعض الواردات الأمريكية خصوصاً من كندا التي تصدر للولايات المتحدة حوالي 3.9 إلى 4 ملايين برميل يومياً وتُغطي حوالي 61% إلى 63% من إجمالي واردات النفط الخام الأمريكية، ودفع كميات أخرى من النفط الأمريكي الخفيف والمنتجات المكررة إلى الأسواق الخارجية.

رابعاً: أوبك أمام معادلة صعبة بين الأسعار والحصة السوقية

أن الإنتاج الفنزويلي الحالي من النفط الخام لا يتناسب مع حجم احتياطياتها النفطية الضخمة، ومن الممكن أن تسمح أوبك لفنزويلا بزيادة إنتاجها تدريجيًا، إلا أن هذه الزيادة لن تكون، على الأرجح، بلا سقف. وبالعودة قليلًا إلى الوراء، نجد أن التخفيضات التي أقرتها مجموعة أوبك+ في عام 2016، ودخلت حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2017، تضمنت خفضًا بنسبة 4.5% من إنتاج كل دولة مشاركة، مع استثناء إيران وليبيا ونيجيريا من التخفيضات، في حين لم تُستثنَ فنزويلا، التي كان إنتاجها آنذاك يبلغ نحو 2.3 مليون برميل يوميًا، حيث



بلغت حصتها من التخفيض نحو 100 ألف برميل يوميًا.

وبناءً على ذلك، يمكن تصور إمكانية منح فنزويلا مساحة أكبر لزيادة إنتاجها، ولا سيما أن إنتاجها الحالي يبلغ نحو 1.23 مليون برميل يوميًا، بما قد يسمح لها بالعودة تدريجيًا إلى مستويات إنتاج تتراوح بين 2 و2.3 مليون برميل يوميًا. غير أن الوصول إلى مستويات أعلى من ذلك قد يتطلب تفاهات جديدة داخل أوبك وأوبك+، ولا سيما إذا تمت زيادة الإنتاج الفنزويلي بصورة سريعة وكبيرة، وهو ما قد لا يكون موضع ترحيب من جانب فنزويلا، خصوصًا مع تأكيدها أنها أبرمت، خلال الفترة التي أعقبت أحداث يناير/كانون الثاني، أكثر من 50 اتفاقية استراتيجية في المجال النفطي لتطوير قطاعها النفطي وزيادة إنتاجه.

وعلى الرغم من أن توقعات منظمة أوبك المستقبلية للطلب على النفط الخام تشير إلى وصول الطلب العالمي إلى نحو 113.3 مليون برميل يوميًا عام 2030، بزيادة مقدارها 9.6 ملايين برميل يوميًا مقارنة بعام 2024، وهي زيادة قد تكون كافية لاستيعاب جزء كبير من الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط الفنزويلي، فإن هذه التوقعات تبدو متفائلة إلى حد كبير، ولا سيما أن توقعات وكالة الطاقة الدولية أكثر تحفظًا، إذ تشير إلى زيادة في الطلب لا تتجاوز نحو 3.2 ملايين برميل يوميًا. كما أن ما يزيد من مخاطر تعرض الأسواق لتخمة في المعروض هو إمكانية عودة تدفقات النفط الروسي إلى الأسواق العالمية في حال توصل الأطراف المعنية إلى حل للمشكلة الأوكرانية، ولا سيما أن النفط الروسي جاهز للتسويق ولا يحتاج إلى عمليات

تطوير واسعة في البنية التحتية أو إلى استثمارات ضخمة، كما هو الحال في فنزويلا. والأمر ذاته قد يتكرر مع إيران، في حال التوصل إلى تسوية سياسية أو اتفاق يتيح عودة صادراتها النفطية بصورة أوسع إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي قد يضيف كميات جديدة من المعروض ويزيد الضغوط على توازن أسواق النفط الدولية.

وبالتالي، فإن خروج فنزويلا من منظمة أوبك قد يصبح أمرًا مرجحًا إذا ما سعت إلى زيادة المعروض النفطي بصورة كبيرة، وفقًا للخطط الأمريكية. وقد يترتب على ذلك احتمال حدوث فائض كبير في المعروض النفطي، ومن ثم انخفاض ملموس في الأسعار. وهنا ستجد أوبك نفسها أمام خيارين صعبين: إما قبول خفض حصصها الإنتاجية لامتناس فائض المعروض والمحافظة على مستويات الأسعار، أو رفض خفض حصصها الإنتاجية، وهو ما يعني ضمناً قبول انخفاض الأسعار. وفي كلتا الحالتين، قد يتحمل أعضاء أوبك خسائر في جزء من عوائدهم النفطية.

إن سياسة خفض الإنتاج والحصص الإنتاجية للمحافظة على استقرار الأسعار ليست سياسة مستحدثة بالنسبة إلى أوبك؛ فعلى مدى السنوات الماضية، لجأت المنظمة ومجموعة أوبك+ إلى عدة جولات من خفض الإنتاج. ففي عام 2016، جرى الاتفاق على خفض بنحو 1.2 مليون برميل يوميًا، وتبع ذلك خفض آخر في عام 2018، ثم خفض إضافي في عام 2019. ومع اندلاع جائحة كورونا، أعلنت مجموعة أوبك+ عن أكبر خفض في تاريخ صناعة النفط، بلغ نحو 9.7 ملايين برميل يوميًا، أي ما يقارب 10% من الإنتاج العالمي. وفي عام 2023،

جرى الإعلان عن خفض إضافي بنحو 1.6 مليون برميل يوميًا، فضلًا عن التخفيضات الطوعية التي اتُّفق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، والتي بلغت نحو 2.2 مليون برميل يوميًا.

وقد أسهمت هذه السياسات في الحد من تخمة المعروض والمساعدة على استقرار أسواق النفط، ومن ثم دعم مستويات الأسعار. إلا أن هذه السياسات لم تكن بلا تكلفة بالنسبة إلى دول أوبك؛ ففي الوقت الذي كانت فيه المنظمة تعمل على خفض إنتاجها للمحافظة على مستويات سعرية مقبولة، أُتيحت فرصة لمنتجين من خارج أوبك لزيادة إنتاجهم، ولا سيما في مناطق الإنتاج ذات التكاليف المرتفعة، مثل النفط الصخري الأمريكي، ونفوط أعالي البحار، وغيرها من مصادر النفط غير التقليدية.

وكان من أبرز النتائج التي تحملتها أوبك نتيجة هذه السياسة تراجع حصتها من الإنتاج العالمي للنفط. فبعد أن كانت حصة أوبك تتجاوز 55% من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، تراجعت إلى نحو 36% عام 2024. وعليه، فإن استمرار أوبك في تحمل تكلفة المحافظة على مستويات الأسعار قد يترجم على أرض الواقع إلى خسارة جزء من حصتها الإنتاجية لصالح المنتجين من خارج المنظمة. ويبدو أن أوبك لن تكون مستعدة مستقبلًا لقبول خسارة كبيرة في حصتها الإنتاجية، وإن اضطرت إلى ذلك، فمن المرجح أن يكون خفض الإنتاج محدودًا، وبالتنسيق مع بقية أعضاء أوبك+.

وقد يكون السيناريو البديل أمام أوبك هو المحافظة على حصصها الإنتاجية، والسماح بزيادة المعروض النفطي، كما حدث خلال فترة الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام بين عامي 2014 و2016، عندما تراجعت الأسعار من نحو 108 دولارات إلى 44 دولارًا للبرميل، نتيجة الزيادة السريعة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2014. فقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي للنفط الخام من نحو 3.6% إلى نحو 13%، على حساب تراجع حصص دول أوبك وبعض المنتجين الآخرين.

وكانت ردة فعل أوبك على ازدهار إنتاج النفط الصخري الأمريكي تتمثل في التخلي عن سياسة تقييد الإنتاج وزيادة إنتاج النفط الخام، بهدف الضغط على الأسعار إلى مستويات تقلل من الجدوى الاقتصادية لإنتاج النفط الصخري مرتفع التكلفة. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي إنتاج أوبك بنحو 2.7 مليون برميل يوميًا منذ بداية عام 2015، وجاء الجزء الأكبر من هذه الزيادة من العراق والسعودية وإيران. وتزامن ذلك مع تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، مما أدى إلى اتساع فائض المعروض وانخفاض ملحوظ في أسعار النفط الخام خلال الفترة 2014-2016.

ونتيجة عن ذلك انخفاض كبير في عائدات النفط لدول أوبك، إذ تراجعت إيراداتها النفطية بأكثر من 50% عام 2016 مقارنة بعام 2014. وعلى الرغم من الخسائر التي قد تتكبدها أوبك عند اتباع سياسة زيادة الإنتاج وإغراق الأسواق، نتيجة انخفاض الأسعار، فإنها قد تكون مستعدة

لتحمل بعض الخسائر على المدى القصير بهدف تحقيق أسعار أعلى على المدى الطويل، بعد خروج مصادر النفط ذات التكاليف المرتفعة من السوق، ومن ثم عودة الأسعار إلى الارتفاع.

لكن يبقى السؤال الأهم: هل تستطيع أوبك تكرار هذه التجربة مرة أخرى؟ ترتبط الإجابة عن هذا السؤال بصورة وثيقة بمستوى سعر التعادل المالي للنفط (Fiscal Breakeven Oil Price)، أي السعر الذي يحقق عنده النفط توازنًا بين الإيرادات والنفقات العامة، وبسعر التعادل الخارجي للنفط (External Breakeven Oil Price)، أي السعر المرتبط بتحقيق التوازن في الحسابات الخارجية للبلد والقضاء على العجز الخارجي.

فإذا كان سعر التعادل المالي أعلى من سعر النفط السائد في الأسواق، فإن أعضاء أوبك سيجدون أنفسهم أمام عدد من الخيارات، من بينها خفض الإنفاق الحكومي، أو اللجوء إلى الاقتراض، أو السحب من الاحتياطيات المالية المتاحة، أو اللجوء إلى خفض قيمة العملة. وعلى الرغم من إمكانية استخدام هذه الأدوات على المدى القصير، فإن استمرارها قد يفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة على المدى الطويل، وقد يؤدي إلى ضغوط مالية واختلالات اقتصادية واجتماعية خطيرة.

وإذا كان سعر النفط الخام أقل من سعر التعادل الخارجي، فإن الحكومات ستجد نفسها مضطرة إلى خفض الإنفاق أو السماح

بانخفاض قيمة عملتها، وهو ما قد تترتب عليه أيضًا تداعيات اقتصادية واجتماعية قد لا تستطيع العديد من دول أوبك تحملها. وقد تباين سعر التعادل المالي بصورة كبيرة بين معظم أعضاء أوبك، ويُقدَّر في المتوسط بنحو 60-80 دولارًا للبرميل، في حين يتراوح سعر التعادل الخارجي بين 60 و70 دولارًا للبرميل.

وبالتالي، ونظرًا إلى أن اتباع سياسة إغراق الأسواق قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار إلى ما دون مستوى 50 دولارًا للبرميل، فإن عام 2026 قد يكون عامًا لاتخاذ قرارات صعبة بالنسبة إلى منظمة أوبك. فمن جهة، قد تواجه المنظمة خطر فرط عقدها بخروج واحدة من أهم أعضائها ومؤسسيها الخمسة الدوائل، وهي فنزويلا، وما قد يترتب على ذلك من تحديات كبيرة، ولا سيما بعد خروج دولة الإمارات العربية المتحدة من المنظمة. ومن جهة أخرى، ستجد أوبك نفسها أمام خيارين صعبين: إما القبول بفقدان جزء من حصتها الإنتاجية لصالح المنتجين من خارج المنظمة، أو تحمل انخفاض الأسعار وما يترتب عليه من تقلص في العوائد النفطية.

وربما يكون الخيار الأكثر حكمة هو المزاوجة بين الخيارين، من خلال توزيع أعباء خفض الإنتاج بصورة أكثر توازنًا، وإقناع الدول المنتجة من خارج أوبك، ولا سيما ضمن إطار أوبك+، بالمشاركة في تحمل هذه الأعباء، بما يحد من خسارة المنظمة لحصتها السوقية من جهة، ويحول دون حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط من جهة أخرى.

خامساً: العراق أمام مخاطر مالية ونفطية متزايدة

يُعد العراق من أكثر الدول تعرضاً لتداعيات أي انخفاض طويل الأجل في أسعار النفط، بسبب الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية. وخلال الفترة 2003-2024 بلغت مساهمة الربيع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي العراقي نحو 47.1%، وهي نسبة مرتفعة تعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي.

وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، بلغت الإيرادات العامة نحو 103 تريليونات دينار، شكلت الإيرادات النفطية أكثر من 90% منها. وفي المقابل بلغ الإنفاق الجاري، باستثناء الإنفاق الاستثماري، نحو 96 تريليون دينار، استحوذت الرواتب منه على نحو 78.6%، أي ما يعادل 75.5 تريليون دينار.

وتكشف هذه الأرقام عن صعوبة قدرة المالية العامة العراقية على تحمل انخفاض أسعار النفط، خصوصاً مع ارتفاع حجم الالتزامات الجارية. فقد بلغ عدد موظفي الدولة في عام 2025 نحو 4.55 ملايين موظف، إضافة إلى نحو 2.96 مليون متقاعد، ونحو 2.15 مليون رب أسرة مستفيد من برامج الحماية الاجتماعية.

ويصل إجمالي الأشخاص الذين يحصلون بصورة مباشرة على دخول أو رواتب من الدولة إلى نحو 9.66 ملايين شخص، أي ما يعادل قرابة 21% من السكان. ويؤدي هذا الحجم الكبير للقطاع العام إلى ارتفاع الإنفاق الجاري وتقليص قدرة الحكومة على تخفيض النفقات بسرعة

عند حدوث انخفاض في الإيرادات النفطية. كما ارتفعت النفقات العامة بصورة كبيرة خلال العقدین الماضیین، إذ قدرت موازنة عام 2025 بنحو 152 مليار دولار، مقارنة بنحو 24 مليار دولار عام 2004. وتزامن ذلك مع ارتفاع عدد موظفي الدولة من نحو 1.22 مليون موظف عام 2004 إلى نحو 4.55 ملايين موظف عام 2025.

وبلغ متوسط الإنفاق الشهري على الرواتب خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025 نحو 7.55 تريليونات دينار. وعند إضافة تكاليف جولات التراخيص النفطية، التي ارتفعت إلى نحو 1.23 تريليون دينار شهرياً، يصل مجموع الرواتب وتكاليف جولات التراخيص إلى نحو 8.78 تريليونات دينار، أي قرابة 6.75 مليارات دولار شهرياً.

وبالمقارنة مع الإيرادات النفطية التي بلغت نحو 6.5 مليارات دولار في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، يتضح أن الإيرادات النفطية وحدها لم تكن كافية لتغطية الرواتب وتكاليف جولات التراخيص. وتشير هذه المقارنة إلى أن سعر التعادل اللازم لتغطية الرواتب والتراخيص يبلغ نحو 63.7 دولاراً للبرميل، بينما يبلغ نحو 70 دولاراً لتغطية الإنفاق الجاري، وقد يرتفع إلى قرابة 90 دولاراً عند احتساب إجمالي الإنفاق العام.

وتزداد المخاطر مع انخفاض الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي من نحو 112.2 مليار دولار عام 2023 إلى نحو 80 مليار دولار في نهاية يوليو/تموز 2026. كما ارتفع الدين الداخلي إلى نحو 103 تريليونات

دينار في نهاية يوليو/تموز 2026، في حين يبلغ الدين الخارجي نحو 54 مليار دولار.

وفي ظل هذه المعطيات، فإن انخفاض سعر النفط إلى 55 دولارًا للبرميل يمكن أن يؤدي إلى خسارة تقارب 6.4 مليارات دولار من الإيرادات النفطية العراقية، وفق تقديرات حساسية الإيرادات لكل دولار من تغير السعر. أما انخفاض السعر إلى نطاق 48-52 دولارًا، فإنه سيضع المالية العامة أمام ضغوط أشد، وقد يوسع فجوة التمويل ويزيد الحاجة إلى الاقتراض أو استخدام الاحتياطات.

وتزداد خطورة هذا السيناريو لأن الموازنات العراقية للأعوام 2023 و2024 و2025 بنيت على افتراض سعر للنفط يبلغ نحو 70 دولارًا للبرميل، مع صادرات نفطية مفترضة بنحو 3.5 ملايين برميل يوميًا. ولذلك فإن أي انخفاض مستدام دون هذا المستوى سيؤدي إلى فجوة بين الإيرادات الفعلية والإنفاق المخطط.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العراق هذه الضغوط المالية، فإنه يسعى في المقابل إلى زيادة قدرته الإنتاجية بصورة كبيرة، إذ يطالب برفع حصته الإنتاجية داخل منظمة أوبك، مستندًا إلى امتلاكه احتياطات نفطية ضخمة وقدرة فنية واستثمارية على زيادة الإنتاج. وتتمثل الطموحات العراقية في الوصول تدريجيًا إلى مستويات إنتاج تتراوح بين 8 و10 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030، وهو ما يعني إضافة كميات كبيرة إلى المعروض النفطي العالمي مقارنة بمستويات

الإنتاج الحالية. ولا تقتصر المطالبات بزيادة الحصص الإنتاجية على العراق، إذ تسعى الكويت أيضًا إلى رفع حصتها الإنتاجية.

وتضع هذه التطورات منظمة أوبك أمام معادلة بالغة التعقيد، إذ إن السماح بزيادة إنتاج أعضائها بصورة واسعة قد يؤدي إلى تفاقم تخمة المعروض والضغط على الأسعار، في حين أن الإبقاء على القيود الإنتاجية قد يدفع بعض الدول إلى المطالبة بزيادة حصصها أو التفكير في خيارات أكثر حدة، بما في ذلك زيادة الإنتاج بصورة منفردة، وهو ما قد يضعف تماسك المنظمة وقدرتها على إدارة السوق. وفي هذا السياق، يواجه العراق نفسه خيارًا بالغ التعقيد؛ فمع ارتفاع حاجته إلى الإيرادات النفطية وتزايد مخاطر انخفاض الأسعار، قد يجد نفسه مضطرًا إلى المضي بسرعة في زيادة إنتاجه النفطي لتعويض الخسائر المالية الناتجة عن انخفاض سعر البرميل من خلال زيادة الكميات المصدرة.

التوصيات

1. إعادة بناء الموازنة على أساس سعر نفط محافظ: ينبغي اعتماد سعر مرجعي أقل من السعر المتوقع في الأسواق، وإنشاء هامش أمان مالي يسمح بامتصاص انخفاض الأسعار دون اللجوء الفوري إلى الاقتراض أو خفض الإنفاق الأساسي.
2. التنسيق مع أوبك لرفع حصته من الإنتاج النفطي: يمكن للعراق التفاوض داخل أوبك وأوبك+ على زيادة حصته بصورة تدريجية، مع ربط الزيادة الفعلية بمستويات الطلب العالمي وبما يحقق أعلى إيرادات مالية ممكنة.
3. إنشاء آلية مالية لامتصاص تقلبات النفط: ينبغي تخصيص نسبة ثابتة من الإيرادات النفطية خلال سنوات الأسعار المرتفعة لصندوق استقرار مالي، بحيث تستخدم موارده عند انخفاض الأسعار بدل تمويل الإنفاق الجاري بالاقتراض.
4. خفض نمو الإنفاق الجاري: يجب تقنين وخفض الإنفاق الجاري توجيه جزء أكبر من الإنفاق نحو الاستثمار والبنية التحتية والقطاعات المنتجة.
5. تنويع الإيرادات غير النفطية: ينبغي توسيع الإيرادات الضريبية والجمركية وإيرادات الدولة من القطاعات غير النفطية، مع إصلاح الإدارة الضريبية والرقمنة وتقليل التهرب، بهدف رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية تدريجيًا في تمويل الموازنة.

6. إعداد استراتيجية عراقية للتعامل مع تحولات سوق النفط: ينبغي تشكيل فريق وطني متخصص من وزارة المالية ووزارة النفط والبنك المركزي والجهات البحثية لمراقبة تطورات اسواق النفط العالمية، وإعداد سيناريوهات مالية مسبقة لأسعار النفط عند 70 و60 و55 و50 دولارًا للبرميل، وربط كل سيناريو بإجراءات تنفيذية واضحة.

الخاتمة

تكشف التطورات المرتبطة بالنفط الفنزويلي أن سوق النفط العالمي يدخل مرحلة أكثر تعقيدًا تتداخل فيها اعتبارات الاقتصاد بالطموحات الجيوسياسية. وعلى الرغم من أن زيادة الإنتاج الفنزويلي لن تمثل في الأجل القصير تهديدًا مباشرًا لاستقرار السوق، فإن استعادة الإنتاج إلى مستويات مرتفعة خلال السنوات المقبلة قد تضيق كميات كبيرة إلى المعروض العالمي، خصوصًا إذا تزامنت مع عودة كميات من النفط الروسي والإيراني.

وتمثل هذه التطورات تحديًا حقيقيًا لمنظمة أوبك، التي ستجد نفسها أمام مفاضلة بين المحافظة على الأسعار والحفاظ على حصتها السوقية. أما العراق، فإن تعرضه سيكون أكبر بسبب اعتماده المرتفع على الإيرادات النفطية وارتفاع الإنفاق الجاري وسعر التعادل المالي.

وعليه، فإن الخطر الأساسي لا يتمثل في النفط الفنزويلي وحده، بل في اجتماع عدة عوامل في وقت واحد: زيادة المعروض العالمي، تباطؤ نمو الطلب، ارتفاع الالتزامات المالية العراقية، وتراجع القدرة على استخدام الاحتياطات. ولذلك فإن حماية الاقتصاد العراقي تتطلب الانتقال من سياسة الاستجابة للأزمات النفطية إلى سياسة استباقية تقوم على الانضباط المالي، وتنويع الإيرادات، وإدارة الإنتاج النفطي وفق ظروف السوق، وبناء احتياطات مالية قادرة على امتصاص الصدمات.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
